الجهاد

العدد ٦٦ / ٦ ك٢ ٢٠١٢ نشرة دورية تعنى بالشأن الفلسطيني عامة وباللاجئين في لبنان خاصة

نحو واقع فلسطيني أفضل .. لإنجاز التحرير وتحقيق العودة

الطلوب نموذج رسالي مجاهد يصدع بالحق في هذه المرحلة و يتفانى في خدمة الجماهير على كافة الأصعدة.

الشهيد المعلم د. فتحي الشقاقي

أحداث عين الحلوة تضغط باتجاه إلتئام المرجعية الفلسطينية الموحدة

كي لا يكون عين الحلوة نهر البارد جديد!

وكأن شعبنا الفلطسيني في لبنان لا تكفيه همومه ومشاكله، وعجز وكالة الأونروا عن تلبية حاجاته، ولا حرمانه من حقوقه في العمل والتملك والتوريث وحرية التنقل، ولا مشاريع التهجير والتوطين، ولا الحصار الأمني المستمر، فكأن كل ما ينقصه هذا التوتر الأمني المتواصل الذي يعيشه مخيم عين الحلوة، والذي يعيد الى الأذهان ذكريات كارثة مخيم نهر البارد التي لا تزال تعتمل في الوجدان، قبل أقل من خمس سنوات فقط.

وكأن الأعراض الفلسطينية باتت رخيصة على البعض حتى تتشرد بناتنا وأمهاتنا وأخواتنا على أرصفة الطرقات

فقد أدت التوترات الأمنية، التي عصفت بمخيم عين الحلوة مؤخراً، الى تعطيل المؤسسات التربوية والصحية والاقتصادية، وإلى شل الحياة اليومية لأهلنا في المخيم، عدا عن الخسائر المادية في المحلات التجارية والمؤسسات الصحية والتربوية والبنى التحتية. والأمرّ من كل ذلك، اضطرار قسم من أبناء المخيم الى النزوح في الليالي الى مدينة صيدا، خوفاً على حياة أطفالهم وبناتهم.. هكذا وكأن الأعراض الفلسطينية باتت رخيصة على البعض حتى تتشرد بناتنا وأمهاتنا وأخواتنا على أرصفة الطرقات في الليالي هرباً من جحيم الرصاص الداخلي!

وبرغم إقتناع شعبنا بوجود مخطط خارجي لاستدراج المخيم الى اقتتال دموي بهدف تقويض الوجود الفلسطيني في لبنان، فإن ذلك لم يمنعه من التعبير عن استيائه تجاه العجز المتمادي للقوى الفلسطينية كافة في الإمساك بالوضع الأمني الداخلي، باعتباره الوسيلة الأخيرة لقطع الطريق على الأيدي العابثة سواء أكانت خارجية أم داخلية، وخصوصاً بعدما نشر في وسائل الإعلام عن صراع فتحاوي داخلي، الأمر الذي يجعل من المخيم ساحة مكشوفة أمام الأطراف المتربصة بالوجود الفلسطيني، للدخول على خط الصراعات وجرّه الى اشتباكات داخلية من خلال الاختراقات.

وقد دفع تطور الأحداث التي لامست حد الانفجار، بالقوى والفصائل الفلسطينية لإعادة حساباتها، وحسم خياراتها باتجاه الاسراع في تفعيل المساعي لتشكيل المرجعية الموحدة.

وعلى أمل أن تبصر المرجيعة النور، وتوضع على سكة العمل بشكل جدي، ينتظر الفلسطينيون الكثير من هذا الإطار الذي طال انتظاره، على صعيد الإمساك بالوضع الأمني في المخيمات الفلسطينية، وتحديداً مخيم عين الحلوة،

عجز القوى الفلسطينية في الامساك بالوضع الامني، جعل من المخيم ساحة مكشوفة

من خلال التوافق الجدي على إعادة تشكيل اللجان الشعبية والقوة الأمنية المشتركة التي تضم جميع القوى من دون التهرب من المسؤولية، ورفع الغطاء السياسي عن كل من تخول له نفسه العبث بأمن المخيم والمس بأرواح الناس، والتأكيد أن من يوتر

الاستحقاق الأصعب الذي ينتظر المرجعية، يتمثل في الشروع الفوري في حوار فلسطيني – لبناني

أمن المخيم يقدم خدمة كبيرة للعدو الصهيوني سواء أكان يدري أم لا. كذلك العمل على معالجة تداعيات الأحداث على سكان المخيم من خلال التعويض عن الخسائر المادية التي لحقت بهم.

على أن الاستحقاق الأصعب الذي ينتظر المرجعية، يتمثل في الشروع الفوري في حوار فلسطيني – لبناني جاد، يحدد العلاقة بين الشعب الفلسطيني في لبنان والدولة اللبنانية، ويزيل كافة الهواجس ويحفظ أمن لبنان وأمن المخيمات ويحصنها ضد الاختراقات الأمنية المشبوهة، التي تستهدف حق العودة، مع التأكيد على أن تحصين المخيمات لا يكون من خلال التعاطي الأمني معها، وإنما من خلال إقرار كافة حقوق شعبنا الفلسطيني، وعلى رأسها حق العمل والتملك.

إفتتاحية العدد

عين الحلوة بين الداخل والخارج!

من يقف وراء التوتير الأمني المفتعل في مخيم عين الحلوة؟

سؤال بات يشغل بال شعبنا في لبنان بإلحاح، لأن تجاربه العديدة في هذا البلد علمته عدم الانسياق وراء الإجابات البسيطة عندما يتعلق الأمر بأمنه! خاصة، وأن التوترات الأمنية في مخيم عين الحلوة تعيد الى الأذهان الكارثة التي لا يزال شعبنا يدفع ثمنها في مخيم نهر البارد على كافة المستويات الانسانية والاجتماعية. وشعبنا يدرك أنه لا يستطيع أن يتحمل كارثة مماثلة، وبالأخص في مخيم عين الحلوة بما له من حضور فاعل وأهمية سياسية ومعنوية كبيرة اكسبته لقب: "عاصمة الشتات الفلسطيني"، ليس في لبنان وحده، بل في العالم أجمع!

تختلف التحليلات حول حقيقة ما يجري في المخيم، وعمن يقف وراءه. لكن الأكيد هو أن شعبنا يدفع ثمن ذلك من دماء أطفالنا ونسائنا، ومن أمن مخيماتنا ومستقبل قضيتنا.

فإن كان ما يجري بفعل أيد خارجية وأجندات متصارعة لأجهزة تريد العبث بأمن مخيماتنا، وجرها الى المجهول، فإن من واجب جميع الفصائل والتنظيمات الوقوف في وجه ذلك المخطط، وكشف أدواته، والتصدي له، وتوحيد كلمتها في مواجهته. والمخطط عندها يكون خطيراً وكبيراً لأنه يستهدف عاصمة الشتات الفلسطيني، بكل ما يعنيه ذلك من تصفية لقضية اللاجئين، وشطب حق العودة، وتركيع شعبنا في المخيمات، ودفع أبنائنا الى المنافي البعيدة، وإزالة كل أثر للاجئين في المخيمات! وإذا لم تتوحد القوى والفصائل الآن وفوراً لمواجهة مخطط كهذا، فمتى يمكن لها أن تتوحد؟

وإن كان ما يجري خلافات داخلية بين فريق وآخر، أو داخل الفريق الواحد، فالمصيبة عندها أعظم! لأن ذلك يفتح الباب أمام المتآمرين على قضية شعبنا، واستغلال ما يحصل، للدفع باتجاه تنفيذ سياسات مشبوهة، وتنفيذ مشاريع معدة سلفاً تنتظر اللحظة المناسبة لفرضها. لذلك، يتوجب على كافة القوى أن تضرب بيد من حديد على يد كل عابث بالأمن، وكشف كل متورط أياً يكن انتماؤه أو صفته.

أمام ما يتعرض له مخيم عين الحلوة من توتير أمني متواصل، وأمام كثرة المتربصين بالمخيم وقضايا شعبنا، من أجهزة خارجية وسفارات أجنبية، بات يتوجب على كافة القوى والفصائل والتنظيمات، أكثر من أي وقت مضى، تشكيل مرجعية فلسطينية سياسية موحدة، تجمع كلمة شعبنا في لبنان، وتحفظ له أمنه، وتحمي حقوقه، وتمثله في أي حوار، وتقوي موقفه أمام أي استهداف. مرجعية سياسية تكون أولى مهماتها إعادة تشكيل اللجان الشعبية واللجان الأمنية التابعة لها، تعالج كافة القضايا الاجتماعية والأمنية التي يعاني منها شعبنا.

الموقف من تشكيل المرجعية هو الذي يكشف من يريد خدمة أبناء شعبنا ويسعى الى حفظ أمنهم وحقوقهم ومستقبلهم، ومن لا يريد ذلك، ويغرد في سرب آخر!

هل تحارب الدولة اللبنانية التوطين حقاً؟!!!

يكفي أن تكون لاجئاً فلسطينياً في لبنان لتسقط عنك كافة الحقوق الآدمية! بل وأبسطها.. فلا يحق لك العمل ولا التملك ولا التوريث، ولا يسمح لك بإدخال مواد البناء لترميم بيتك المهدد بالسقوط فوق رأسك، ولا تشييد خزان مياه للشرب..

«لا المنع» هذه، أصبحت مرادفة لـ «لا للتوطين»!! أو هكذا يريدها البعض!!.. وكأن اللاجىء الفلسطيني اقترف أعظم الجرائم!

إلى متى ستظل فزاعة التوطين مبرراً للممارسات العنصرية التي تطال اللاجئين في لبنان؟!!.. والى متى سيبقى اللاجئ الفلسطيني أسير قوانين الحرمان التي تحاربه

إلى متى ستظل فزاعة التوطين مبررا للممارسات العنصرية التي تطال اللاجئين في لبنان؟!!..

في لقمة عيشه ومصدر رزقه بحجج وذرائع واهية وغير مبررة؟! ولمصلحة من يتم تضييق الخناق عليه وعلى ظروف لجوئه الصعبة؟!!

أليس الأجدر بالحكومة اللبنانية، إذا كانت فعلاً تعمل على محاربة التوطين، دعم صمود اللاجئ الفلسطيني، ومده بكافة المقومات التي تعزز مناعته من إختراقات المشاريع الغربية الرامية الى شطب حقه في العودة الى أرضه وتوطينه أينما وجد؟!!

ألا يكفي أكثر من ٦٣ عاماً من اللجوء لإقناع هذا البعض بأن الشعب الفلسطيني ثابت في موقفه الرافض لأية مشاريع بديلة عن حق العودة؟! ألا يكفي مشهد مسيرة العودة في ١٥ أيار من العام الماضي، والذي قدم خلاله شعبنا في لبنان عشرات الشهداء والجرحى عند حدود فلسطين المحتلة، لتطمين هذا البعض

الا يكفي مشهد مسيرة ١٥ أيار لتطمين البعض بأننا متمسكون بحق العودة مهما بلغت التضحيات؟؟!.

بأننا متمسكون بحق العودة الى أراضينا مهما كان الثمن ومهما بلغت التضحيات؟؟!.

ألا يكفينا مزايدات؟!! اللاجئ الفلسطيني سئم هذا النمط من التعاطي مع قضيته العادلة.. فالقول يصدقه الفعل..

هذه هي المعادلة الصحيحة! واللاجئ الفلسطيني حريص على قضيته المقدسه وحقه الثابت في العودة الى أرضه وتطهيرها من دنس الاحتلال، وهي حقيقه لا أحد ينكرها، بل تصدقها عذاباته ونضالاته وتضحياته الممتده منذ العام

تقول الدولة اللبنانية برفض توطين اللاجئين، وتمتنع عن تأمين حياة كريمة لهم، فهل حقا تحارب التوطين؟!!!.

٤٨ وحتى اليوم، ويصدقها إصراره على التمسك بالمخيم

كرمز ومدخل لتحقيق العودة المنتظرة.

تحارب الدولة اللبنانية التوطين عبر الامتناع عن تأمين حياة كريمة للاجئ الفلسطيني، وعبر الإمعان في حرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية، وعبر التعاطي الأمني البحت مع المخيمات. أهكذا يحارب التوطين حقاً؟!!!

تواصلوا معنا عبر البريد الإلكتروني: nashrataljihad@hotmail.com

مخيما شاتيلا وبرج البراجنة:

نساء يصيبهن القرع وأهالي ملّوا الشكوى ولجان الشعبية مديونة

بين زواريب مخيم شاتيلا الضيقة، وفي جولة مسائية، يلاحقك الظلام أينما ذهبت، وكأن الكهرباء لا تعرف لهذا المكان طريقا. وبين هذه الزواريب، برك من المياه تركها المطر، لسكان أنهكتهم كل تفاصيل الحياة. تقابلك إحدى الحاجات في الظلام، تقول مستهزئة» النساء أصبحن قرعان من المياه المالحة.»

تمر الأيام ثقيلة في مخيم شاتيلا، بإنتظار حل سحري. ففي الأزقة أناس ملوا انتظار الكهرباء، والمياه الصالحة، وملوا حتى الشكوى من كل شيء.

ليست شاتيلا وحدها التي تعاني من تأزم مشاكل البنى التحتية، ففي مخيم برج البراجنة حكايات متشابهة عن الألم ذاته، رغم ما يحكى عن مشروع الصرف الصحي والبنى التحتية الممول من الاتحاد الأوروبي، فإن أهالي المخيم يشتكون من رفع يد الأونروا عن المخيم ومن غيبوبة الفصائل المستمرة، ومنهم من يشتكي من استغلال تجار المياه لعوز الناس..

شاتيلا : الاونروا واللجنة الشعبية في غيبوبة

البداية من مخيم شاتيلا، الواقع في قلب العاصمة بيروت. كل الأمور التي تعتبر في العاصة من ضرورات الحياة البسيطة هي ترف في هذا المكان؛ وأكثر المطالب ترددا هو إيجاد مرجعية فلسطينية تكون بمستوى مطالب الناس.

يقول محمود هاشم: «الطرقات تتحول الى أنهار في الشتاء، والقساطل لا تستوعب المياه». يشرح هاشم جملة من المشكلات التي يعاني منها المخيم باختصار، كأزمة الكهرباء واحتكار المولدات الكهربائية، والقمامة التي تتراكم خصوصا أيام الآحاد. ويتطرق الى قضية خزان أنشئ للمياه غير المالحة وحجمه عشر طوابق، ويقول

الطرقات تتحول الى أنهار في الشتاء، والقساطل لا تستوعب المياه

«لكن بعد فترة اكتشفوا أن الماء المستخرج فيه كربير ولا يصلح للاستعمال».

اما أحمد عبد الرحمن، فيشرح مشكلة الصرف الصحي قائلا» الاونروا أنشات مشروع الصرف الصحي منذ سنتين، لكن تبين ان المشروع يعاني مشاكل عدة، منها عدم قدرة المشروع على استيعاب ١٧ ألف نسمة، لذلك بقي الحال على ما هو عليه». ويروي الشاب قصصا عن ضحايا شرائط الكهرباء المتلاصقة مع نباريج المياه البلاستيكية، ويشكو من مياه الشرب التي لا تخضع لرقابة أحد، ويحمل الأونروا والفصائل مجتمعة مسؤولية هذه المشاكل المتفاقمة.

الحاجة ام علي معروف، تخشى الخروج من المنزل خشية من «تحول النساء الى قرعان»!!

يدرك مسؤول علاقات الجهاد الاسلامي في مخيم شاتيلا، أبو فؤاد، هذه المشاكل. وفي حديثه، يحمل الأونروا جزءاً كبيراً من المسؤولية لكونها مسؤولة عن هموم اللاجئين ومشاكلهم الحياتية، ولا تقوم بواجباتها تجاههم بالشكل المطلوب، في كثير من الأحيان كي لا «تتزحلق» في الطرقات المملوءة بالمياه، وتكرر المطالب نفسها وتتحدث عن

الاونروا مسؤولة عن هموم اللاجئين ومشاكلهم الحياتية، ولا تقوم بواجباتها بالشكل المطلوب

الى تشكيل اللجان الشعبية من فعاليات وأشخاص مدربون على خدمة الناس وذوي مصداقية لحل المشكلات.

برج البراجنة: آلاف الدولارات على مهرجانات الفصائل ... والبنى التحتية بلا تمويل

وفي مخيم برج البراجنة، تحيط بك غابة من الأسلاك الكهربائية المتشابكة، تتجمع عليها نقاط المياه التي تنتظر اقتناص ضحايا جدد.

يسأل اللاجئون في المخيم عن الأونروا، ويقول أحد سكان المخيم، ابو سليمان، بحرقة «هناك بعض الفصائل الفلسطينية تدفع أكثر من ١٠ آلاف دولار ثمنا لمهرجان في المخيم، ولا نرى منهم قرشا واحدا للمساعدة»، أما الأونروا للأسف فهي لا تعبأ بهمومنا.. ولا تقدم حلاً لمشاكلنا..

الحاج ساجد، في العقد الثامن من العمر، يتنهد بصوت خافت، ويهمس» ليت الموت يكون في بلدتي ترشيحا، ولم نعرف هذه الحياة المذلة».. بينما شدد إياد حمود على ضرورة التعاون بين الأهالي واللجنة الشعبية للضغط على الأونروا للقيام بإصلاحات في الكهرباء وحل أزمة المياة المالحة «المشكلة هي للمخيم بأكمله ويجب أن نتعاون».

عضو اللجنة الشعبية في المخيم، أبو أشرف، يقول» الاونروا رفعت يدها عن المخيم، مع العلم أنها مسؤولة عن توفير البنية التحتية الصالحة للمخيم، أما اللجنة الشعبية فهي تعيش فساد عمره ٢٠ عاما، و»نحن دخلنا اللجنة فقط منذ شهرين، ولا نستطيع إصلاح كل هذا الفساد المتراكم.» ويشير الى جملة من المشاكل في المخيم «البطالة والصحة والتعليم

اللجنة الشعبية تعيش فساد عمره ٢٠ عاما، وعجزها المالي بلغ ٣١ مليون ليرة لبنانية

والبنى التحتية، والبيوت المهدمة والمهددة بالسقوط على حد سواء، في ظل منع الدولة اللبنانية إدخال مواد البناء الى المخيمات. وكشف أبو أشرف عن عجز مالي في اللجنة الشعبية بدل كابلات كهربائية لشركة فنيش، وصل الى ٣١ مليون ليرة لبنانية.

مخيم الرشيدية: سكان ملوا الوعود .. ومنازل أنهكها الإهمال الشديد

تحط ماكينة إعمار الاونروا أخيراً في مخيم الرشيدية في جنوب لبنان،

حيث المئات من المنازل الآيلة للسقوط تنتظر ان تكون في مقدمة القائمة التي تنوي الاونروا إعدادها للبدء بإصلاحها في الربيع المقبل.

عند كل فصل شتاء، تتفاقم قضية المنازل الآيلة للسقوط في مخيم الرشيدية، ويخشى الأهالي أن تتحول بيوتهم الى حطام في أي لحظة، ناهيك عن الأمراض المزمنة التي تنتج عن الرطوبة في هذه البيوت المتهالكة. وبعد طول سني الشكوى تأتي الاونروا بمشروعها لمسح المنازل الأكثر تضررا، حيث قسمت الوكالة المخيم الى مربعات، نتج عنها ادراج ١١٠٠ وحدة سكنية متضررة على القائمة. وحول القائمة، يدور الهمس والجدل في المخيم، وتبدأ الأسئلة: لمن تكون الأولوية وهل ستسقط أسماء من القائمة؟...

فالأونروا تعهدت ببناء ٩٠٠ وحدة سكنية في المخيمات الفلسطينية في لبنان كافة ... مع معلومات عن زيادة محتملة بلغت خمسمئة وحدة اضافية..

• منازل لا تأوي ساكنيها

عند ما يعرف بالحي التحتاني في المخيم، تعيش الحاجة أمينة في منزل قد يطبق على رأسها ورأس أولادها التسعة في أية لحظة: "من فترة قصيرة وقعت قطعة من السقف على رجل إبني، وما عاد فينا نتحمل هالوضع، وقدّمنا على الأونروا كتير وما في جواب كل مرة بيجوا وفود وبروحوا عالفاضي وما شاطرين غير يقولوا اخلوا البيت" تقول الحاجة وتضيف بأن منزلها يتحول الى بركة في فصل الشتاء، وبأنه ليس لديها أي مأوى آخر تلجأ اليه".

الأمراض الناتجة عن الرطوبة لعنة تلاحق سكان المنازل المتضررة..

الاونروا وعدت بمعالجة ٩٠٠ وحدة سكنية، في حين بلغ عدد المساكن المتضرره ١١٠٠!!!

الرطوبة لعنة تلاحق سكان المنازل المتضررة؛ فأبو مصطفى وعائلته بعض ضحاياها: "ابنتي وبسبب الرطوبة وصلت الكريات البيض لديها لـ ٢٧,٠٠٠، وكل فحص بعملوا بكلفني ١٢٥,٠٠٠ ل.ل وأوقفنا علاجها للوضع المادي، وابني الصغير على هل الحالة كمان، لديه ثقب بالقلب وكل صورة بتكلف ٣٠٠$ وانا ما عندي القدرة و لم أكمل له العلاج لنفس السبب" والسّبب الرّئيسي هو المنزل والرطوبة ولو قادر أستأجر استأجرت وطلعت من البيت.

• ابو العبد : سنضغط لوضع أي اسم يستحق على القائمة

وعن المشروع يعرب عضو في اللجنة الشعبية في مخيم الرشيدية، ابو العبد عن خشيته أن تأخذ الاونروا المشروع باتجاه الترميم وليس الإعمار، "لأن الإعمار هو الأكثر حاجة، مع العلم أن المشروع يخص البيوت الأكثر ضرراً".

ويوضح أبو العبد: "بدأت

الأمراض الناتجة عن الرطوبة لعنة تلاحق سكان المنازل المتضررة..

الأونروا مسح للبيوت في المخيم منذ أسبوع، ويستمر المسح لمدة ١٢ يوم أو أكثر، حتى الآن يوجد ١١٠٠ وحدة سكنية مدرجة على القائمة في المخيم". ويتحدث عن ايجابيات هذا المشروع "حيث أن الأونروا قامت بعقد لقاء مع اللجان الشعبية والأهلية في المخيم، وحسب كلام الأونروا – موضوع المعيار الذي يتبعونه هو للذين يستحقون الهندسة والاقتصاد الاجتماعي – أي للبيوت المزرية، وتمني أبو العبد أن تطبق الاونروا ما تعهدت به، قائلا: إن اللجان ليست شركاء في التنفيذ، ولكن سيكون دورنا توجيهي رقابي وإذا وجد من يستحق ولم يُدرج اسمه على القائمة، فسوف نضغط لإضافة اسمه".

توضيح

جاءنا من اللجنة الشعبية الفلسطينية في مخيم البداوي التوضيح التالي: "تود اللجنة الشعبية أن تلفت نظركم"، بخصوص التحقيق الذي ورد في العدد السابق من نشرة الجهاد، بعنوان: (مخيم البداوي لا ماء ولا كهرباء)، "أن الصورة المعطاة في النشرة ليست دقيقة، وليس هو الواقع، لأن مخيم البداوي وإن كان يعاني من بعض المشكلات الطارئة، الا أن اللجنة تعالج هذه الحالات الطارئة بشكل مباشر.. وأما بخصوص المياه، فلا أزمة موجودة في المخيم، بل العكس هناك فائض من المياه تهدر في الشوارع".

ويضيف التوضيح: "رأينا ظلماً في بعض التعابير الموجهة الى أعضاء اللجنة الشعبية عندما تقول النشرة (ان أعضاء اللجنة هم وأقرباءهم مستفيدين من الكهرباء على حساب الأهالي في المخيم)، وهذا ليس دقيق" بحسب التوضيح.

يهمنا في نشرة الجهاد توضيح ما يلي:

١ – إن التحقيقات التي نجريها ليس هدفها التشهير بأحد، بل تسليط الأضواء على المشكلات التي يعاني منها أهلنا في المخيمات، ونقل معاناة شعبنا وهمومه. والجملة التي وجدت فيها اللجنة ظلماً لها، ليست من كلام كاتب التحقيق بل نقلاً على لسان أحد سكان المخيم، ودورنا اقتصر على نقل الكلام بحرفيته، لا تشهيراً باللجنة، التي نقدر عملها، بل للوقوف على رأي الناس. ويمكن الرجوع الى النشرة للتحقق من ذلك.

٢ – أوضح التحقيق مشاكل الكهرباء والماء في المخيم، وتحدث بالتفصيل عن أسباب مشكلات الكهرباء والهدر في المياه، لذلك يرجى مراجعة التحقيق للتأكد. مع شكرنا لتوضيحكم، واستعدادنا لنشر كل ما يسهم في رفع المعاناة عن كاهل شعبنا.

من يحمي مستشفى صفد في مخيم البداوي؟

تعرّض مستشفى صفد التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم البداوي لعملية تخريب متعمّد على أيدي شخصين وهما: (و.ي) و (ر.ي) اللذين كانا يريدان علاج أخيهما (ع.ي) الذي يعاني من مرض (الكريزا) وهي نوع من الأمراض العصبية.

لدى وصول المريض الى المستشفى، بادر الطبيب المناوب بمعاينته وتحضير علاجه، وإذا بشقيق المريض (و.ي) يبادر الى الشتم والتطاول على الطبيب وتحطيم أجهزة المستشفى ومن بينها (جهاز مونيتور، جهاز الضغط، جهاز تخطيط القلب، عربة أدوية الطوارئ)، قدّرت بـ ١٦٠٠٠$ في قسم الطوارئ.

أياً يكن السبب، لا يحق لأيٍّ كان التصرف بأموال شعبنا وحقوق مرضانا على هذا النحو بحجة الغضب أو الخوف أو غيرهما.. فهذه الأجهزة هي ملك للشعب الفلسطيني، ولأهلنا

أياً يكن السبب، لا يحق لأيٍّ كان التصرف بأموال شعبنا وحقوق مرضانا على هذا النحو

في المخيمات، وتوفر الحد الأدنى من الرعاية الصحية المحروم منها شعبنا في لبنان بسبب تراجع خدمات الأونروا وتقديماتها الصحية والاستشفائية من جهة، وبسبب القوانين اللبنانية التي تحرم الفلسطيني من الاستشفاء على نفقة وزارة الصحة، (طبعاً في إطار سياسة محاربة التوطين!!). والمطلوب من اللجنة الشعبية واللجنة الأمنية في المخيم توقيف الفاعلين وتغريمهم كافة الأضرار، وتسليمهم الى الجهات المختصة، كي لا يجرؤ أحد على تكرار مثل هذا التصرف.

استعدادات إسرائيلية لمواجهة أسطول بشري على الحدود في ‹يوم الأرض›

ذكرت صحيفة ‹إسرائيل اليوم› العبرية، أن السلطات الاسرائيلية تستعد لمواجهة ما وصفته الأسطول البشري، في إشارة إلى اعتزام منظمات مؤيدة لفلسطين ونشطاء دوليين تنظيم مظاهرات شعبية حاشدة ستسير باتجاه الحدود مع الأردن وسوريا ومصر في ذكرى يوم الأرض والذي يصادف ٣٠ مارس / آذار عام ٢٠١٢م.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل بدأت في نقل رسائل لدول مختلفة من أجل وقف المظاهرات التي تنوي اقتحام الحدود مع ‹إسرائيل› في وقت مبكر، واصفة إياها بغير الشرعية . وأوضحت الصحيفة بأن وزارة الخارجية تعلم بأن هذه المنظمات تهدف إلى خلق مشهد احتجاج عارم وواسع النطاق يضع ذكرى يوم الأرض في المشهد العالمي.

هل من يفتي الفلسطينيين في بلواهم؟

قد تكون "لا" للتملك من أصعب اللاءات التي تؤرق اللاجئ الفلسطيني في لبنان، وإن كانت أخواتها ليست بأقل ظلماً منها.. فاستناداً الى قرار الحكومة اللبنانية الجائر، والذي صدر في ٢٠ آذار ٢٠٠١، ويحمل رقم ٢٩٦، يمنع كل الفلسطينيين من تسجيل ما يملكونه، خوفاً من التوطين!! وبموجب هذا القرار، حرم الفلسطيني من التملك ومن توريث ما تملكه حكماً، وهو أخطر ما في القرار. فالفلسطيني لجأ الى لبنان قبل أكثر من ستة عقود، ومنهم من تملك في لبنان قبل العام ٢٠٠١، وهؤلاء شملهم القرار ايضاً من خلال المفعول الرجعي غير المباشر، حيث يقضي بسلب الفلسطيني ما تملكه مسبقاً بطريقة تدريجية من خلال منعه من التوريث لتؤول ممتلكاته بعد موته الى الدولة اللبنانية، والى المحاكم الشرعية على وجه التحديد!!

إزاء هذا المنع الجائر، يضطر اللاجئون الفلسطينيون الى الالتفاف على القانون لتأمين مستقبل أولادهم، وذلك من خلال توريت ممتلكاتهم، وهم أحياء، للأقرباء أو الأغراب ممن يحملون جنسيات لبنانية أو أجنبية، هكذا.. تضطرهم الدولة اللبنانية إلى أن يحتالوا عليها وعلى قوانينها.. ومن لا يجد ضالته في أقربائه، يضطر مكرهاً لتسجيل أملاكه بأسماء أشخاص "موثوقين".. ليعيش بعدها أسيراً للهواجس، لأن المشكلة تكمن في موت هذا الشخص، وانقلاب ورثته

المشكلة في إنقلاب الورثة على المالك الحقيقي، ليصبح القانون حامياً للإحتيال بذريعة رفض التوطين!!

على المالك الأصلي، دون أن يكون للفلسطيني حول ولا قوة قانونية يسترد بها حقه الذي جناه بشق النفس، ليصبح القانون راعياً لعملية الاحتيال، وحامياً لها بذريعة رفض التوطين!!

فأي عنصرية هذه، تستبيح حقوق اللاجيء الفلسطيني في لبنان باسم رفض التوطين؟!!.. وهل حقاً أن حق الملكية للاجئين الفلسطينيين يتناقض مع حق العودة؟! أم يتناقض مع إدعاء رفض التوطين؟!!.. ألا يعتبر

هل يرضى أصحاب السماحة والفضيلة أن تذهب أموال الأيتام الى صناديق المحاكم الشرعية، وأن تصادر ممتلكاتهم، بحجة محاربة التوطين؟!

الامعان في إذلال اللاجئ الفلسطيني في لبنان مدخلاً لكسر إرادته والضغط عليه للتخلي عن حقه في العودة؟! وهل يكون منع التوطين في محاربة اللاجئ الفلسطيني في لقمة عيشه ومصدر رزقه، وفي سلبه ممتلكاته التي تحفظها كافة القوانين والشرائع السماوية والدنيوية؟!! وهل يرضى أصحاب السماحة والفضيلة أن تذهب أموال الأيتام الى صناديق المحاكم الشرعية، وأن تصادر ممتلكاتهم، بحجة محاربة التوطين؟!

أهالي حي جنين في البارد: لن تتوقف تحركاتنا حتى لا تضيع حقوقنا

أصدر اهالي حي جنين (برايم A) في مخيم نهر البارد بياناً، أكدوا فيه على أهمية إستمرار تحركاتهم السلمية من أجل إنجاز كافة أهدافهم في إعادة المخيم الى وضعه الطبيعي.

ويطالب أهالي الحي، البالغ عددهم حوالي ٤٥ عائلة، بتسلم بيوتهم المحجور عليها، لإعادة ترميمها والسكن فيها. مع العلم أن أهالي حي جنين كانوا قد قاموا بشراء البيوت المذكورة بأموالهم الخاصة منذ العام ١٩٩٥، فيما تتشرد عائلاتهم خارج منازلها منذ أحداث المخيم في أيار ٢٠٠٧.

وشدد البيان على «أننا لن نتوقف عن تحركاتنا السلمية حتى لا تضيع حقوقنا، وعلى رأسها تسلم حي جنين، الذي يشكل أحد العناوين الأساسية للمعاناه التي يعانيها أهلنا في البارد».

وقد رفع أهالي حي جنين طلبا الى محافظ لبنان الشمالي، ناصيف قالوش، يطلبون فيه السماح

يطالب الاهالي بتسلم بيوتهم المحجور عليها منذ العام ٢٠٠٧، مع العلم انهم اشتروها باموالهم الخاصة قبل العام ١٩٩٥

لهم بالاعتصام السلمي أمام منزل رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي، في طرابلس، يوم الجمعة في ٦ / ١ / ٢٠١٢، لإسماعه صوت معاناتهم المستمرة.

يذكر أن أهالي حي جنين كانوا قد قاموا بتحركات وإعتصامات عديدة للمطالبة بتسلم بيوتهم الواقعة تحت سيطرة الجيش اللبناني منذ إنتهاء المواجهات في مخيم البارد عام ٢٠٠٧.

مخيم القاسمية:

أطفال يتنفسون السموم!!

ناشد أهالي مخيم القاسمية المعنيين في الحكومة اللبنانية التدخل السريع لمعالجة مشكلة مكب النفايات المجاور للمخيم، لما يشكله من خطر بالغ على الصحة العامة لأبنائه وخصوصاً الأطفال منهم.

وشدد الأهالي على ضرورة الاسراع في معالجة هذه الازمة المتفاقمة، والتي لا تقتصر على تجميع نفايات المنطقة بالقرب من المخيم، بل تتعداها، بسبب قيام عمال النظافة بإحراقها يومياً، لتخلف دخاناً وروائح كريهة تختلط مع الهواء النظيف الذي يتنفسه سكان المخيم، الأمر الذي يسبب ضرراً كبيراً على صحتهم وصحة أطفالهم.

يذكر أن وزارة الصحة اللبنانية لا تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالاستشفاء على نفقتها في المستشفيات اللبنانية.

مخيم البص: المطر والطرقات لا يجتمعان!

طالب أهالي مخيم البص الأونروا بالتدخل لدى الجهات المعنية في الحكومة اللبنانية، لوضع حد لمعاناتهم، بتعبيد طريق سكة الحديد عند مدخل المخيم، والتي تعتبر المسرب الرئيس للمشاة في المخيم. ويشكو أصحاب المحلات والمنازل المقيمين عند مدخل المخيم من أزمة مزمنة نتيجة انتشار الشقوق والحفر التي تتجمع فيها المياه الآسنة، خصوصاً في فصل الشتاء الماطر، مما يحول دون استخدام الطريق أثناء هطول الامطار من قبل الأهالي، عدا عن الضرر الذي تسببه بالمنازل والمحال التجارية التي تشكل مصدراً لكسب أهالي المخيم والجوار.

يذكر أن القوانين اللبنانية تمنع تزفيت الطرق في المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولا تعترف بها أيضاً البلديات في المناطق المجاورة.

تحليل سياسي

المصالحة والسلطة واللعب على الحبال!

لا شك أن شعبنا الفلسطيني بحاجة ماسة الى مصالحة وطنية حقيقية وجادة، تعيد له وحدة الصف والكلمة، وتجمع قواه في جهد موحد، لمواجهة الاستحقاقات الكبرى: تهويد القدس، وتهديد المسجد الأقصى، وحصار قطاع غزة ومعاناة شعبنا المستمرة فيه منذ ست سنوات، ومواجهة مخططات الاستيطان التي تنهب الأراضي، وتدمر المواسم، وتزرع الضفة الغربية بالمستوطنات، وحفظ قضية اللاجئين وتحقيق العودة الى بيوتهم وديارهم التي اخرجوا منها بفعل العصابات والإرهاب الصهيوني.

ولا شك أيضاً أن شعبنا الفلسطيني يحتاج الى مصالحة حقيقية بين مختلف فصائله وقواه، على قاعدة حفظ حقوقه الوطنية، وتحقيق أهدافه المشروعة. مصالحة يمكن أن

شعبنا الفلسطيني يحتاج الى مصالحة حقيقية، على قاعدة حفظ حقوقه الوطنية، وتحقيق أهدافه المشروعة

يلتقي عليها الجميع على قاعدة العمل المشترك، ونبذ الفرقة والانشقاق وانهاء الانقسام. ولا سيما بعد فشل نهج التسوية بعدما استنفذ عقدين من الزمن، ورفض مجلس الأمن منح السلطة دولة فلسطينية، واستمرار العدو الصهيوني في عمليات الاستيطان والتهويد، وطرد المقدسيين.

ما تم التوصل إليه في القاهرة مؤخراً، بتشكيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف إعادة بناء المنظمة وإصلاحها وفقاً لاتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥، يمكن أن يشكل مدخلاً حقيقياً لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، إذا تم العمل جدياً على إعادة بناء

هناك أطرافاً وقوى متضررة من إنهاء الانقسام الفلسطيني

منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، في الداخل والخارج.

غير أن هناك أطرافاً وقوى متضررة من إنهاء الانقسام الفلسطيني، في مقدمتها الإدارة الأمريكية، والكيان الصهيوني، والاتحاد الأوروبي، الذين يريدون لأية مصالحة فلسطينية أن تتم وفق مقاساتهم ومعاييرهم وشروطهم. ويضاف الى هؤلاء بعض المراهنين على المتغيرات الدولية والإقليمية. وما اللقاء التفاوضي الذي عقد في عمان بين السلطة ومفاوضين صهاينة، الا محاولة لعرقلة المصالحة، ولذر الرماد في العيون، وعودة الى مسار أثبتت كل التجارب السابقة عقمه وفشله.

وهنا نسأل: كيف يمكن لأية مصالحة أن تتحقق في ظل عمليات الاعتقال المستمرة بحق أعضاء حركتي الجهاد الإسلامي وحماس في الضفة الغربية؟ هل باتت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة العربية خارج سلطة رئيسها أبو مازن، وتتحكم بها أجهزة أخرى؟ ولماذا تلكأ البعض في حضور اجتماع دعا إليه القيادي في الجهاد الإسلامي في غزة، خالد البطش، من أجل تفعيل اجتماعات المصالحة الميدانية، ويتصرف – هذا البعض – وكأنه ليس هناك مصالحة ولا من يحزنون؟!

لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تراهن على متناقضين أو أن تلعب على الحبال: فإما المفاوضات مع العدو وإما المصالحة؛ وقد بات عليها أن تحدد استراتيجيتها بشكل واضح في هذه المرحلة الحساسة والحرجة من تاريخ شعبنا ونضاله ومقاومته.

أخبار الجهاد

رمضان شلح: التزام البرنامج السياسي لمنظمة التحرير ليس شرطاً للانضمام اليها ويجب تقديم تنازلات في الامور الداخلية

قال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الدكتور، رمضان عبد الله شلّح إن مشاركتنا في اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير ليست إعلاناً عن انضمام الجهاد الى المنظمة، معتبراً أن هذا اللقاء هو بداية الطريق.

وأوضح: «من حيث المبدأ، هناك إجماع فلسطيني على أن المنظمة هي عنوان للكل الفلسطيني، ونحن نسعى الى أن يكون هذا العنوان لائقاً بنضالات الشعب الفلسطيني وتاريخه وحامياً لثوابته، وذلك يتطلب تطوير مؤسسات المنظمة وتفعيلها»، مشيراً إلى أن الاجتماعات المقبلة ستتناول بناء المنظمة ومؤسساتها. وقال: «وضعنا أقدامنا على طريق الانضمام إلى المنظمة»، لافتاً إلى أن «هذا الطريق شاق وبحاجة إلى روحية وحدوية تتغلب على المصالح الحزبية للوصول إلى أوسع مساحة من التوافق الوطني».

وقال: «رغم إدراكنا اختلاف البرامج السياسية ووجود مشاكل كبيرة، إلا أنه يجب البحث عن القواسم المشركة مهما كانت مساحتها حتى يمكن أن تسير الأمور»، داعياً الجميع الى إبداء مرونة وتقديم تنازلات في الأمور الداخلية من أجل إيجاد صيغ مناسبة تسمح للجميع، مهما كانت اتجاهاتهم، بالمشاركة الفاعلة في الأطر الداخلية من دون التنازل عن مواقفهم أو المس بالتزام هذا الطرف أو ذاك بخط سياسي معين.

الرفاعي: لقاء الأردن ملهاة جديدة للسلطة تهدف لإفشال المصالحة

أكد الحاج أبو عماد الرفاعي، ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، أن اللقاء الفلسطيني «الإسرائيلي» في العاصمة الأردنية عمان برعاية اللجنة الرباعية الدولية، يأتي في إطار سياسة الاحتواء ويمنح العدو المزيد من الفرص للاستمرار في سياسة تهويد الاستيطان، وتضييع القضية الفلسطينية.

وشدد الحاج الرفاعي في حديث لـ«وكالة فلسطين اليوم الإخبارية»، أن اللقاء يعد ملهاة جديدة للسلطة الفلسطينية، وأن التجارب الماضية التي مرت بها السلطة يجب أن تدفعها الى عدم الانجرار وراء وهم المزيد من الرهانات على المجتمع الدولي؛ فاللجنة الرباعية منحازة لـ«إسرائيل» ولم تستطع يوماً أن تضغط عليها لوقف الاستيطان.

واعتبر الرفاعي أن الرهان على المجتمع الدولي رهان خاطئ، وأن الرهان الوحيد يجب أن يكون على الشعب الفلسطيني وإرادته والبحث عن آليات لتعزيز الصمود الفلسطيني، لأنه الرهان الوحيد الذي لا يُعيد القضية الفلسطينية الى الوراء، بل يمنحه الدفع المطلوب.

ووصف الرفاعي اللقاء بأنه ذر للرماد في العيون، واستمرار في النهج التفاوضي مع الاحتلال.

وحول مبررات السلطة للجلوس على طاولة المفاوضات، أشار الرفاعي إلى أن توجه السلطة غير منطقي، ولا يمكن أن تكون هناك مبررات له.

وأضاف، أن توجه السلطة للمفاوضات يمكن أن يؤدي الى إفشال المصالحة الفلسطينية، حيث أن هذا الجهد يصب باتجاه الرهانات على المجتمع الدولي، الأمر الذي يؤدي إلا الى الاستمرار في الاستيطان وتهويد المدينة المقدسة.

الجهاد الاسلامي: معاناة شعبنا في لبنان نتيجة طبيعية للحرمان.. وقضيته أكبر وأعز من كل الصراعات الضيقة

إعتبر ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، أبو عماد الرفاعي، أن "المعاناة التي يعانيها شعبنا الفلسطيني في لبنان من حرمان في أبسط حقوقه الحياتية والاجتماعية، هي نتيجة طبيعية للقوانين التي تحرم شعبنا الفلسطيني من كافة حقوقه من جهة، ونتيجة عدم قيام الدولة اللبنانية بواجباتها، كدولة مضيفة، في مراقبة وكالة الأونروا وإلزامها القيام بواجباتها تجاه شعبنا، ونتيجة الاجراءات الأمنية التي تضيق الخناق على حركة الناس في المخيمات من جهة أخرى".

كلام الرفاعي جاء خلال كلمة ألقاها في الاحتفال الجماهيري الذي نظمته "قوات الفجر" بذكرى استشهاد قائدها المؤسس جمال الحبال، حيث لفت الى "استمرار نهج التعاطي الأمني تجاه المخيمات.. المتمثل في محاولة إلصاق التهمة بأبناء المخيمات عند كل حدث أمني"، مشيراً الى وقائع تفيد بأن "هناك أطرافاً وأجهزة تسعى الى إبقاء المخيمات الفلسطينية تعيش حالة من التوتر الشديد، خدمة لمشاريع يتم العمل على تمريرها. وأن هناك أطرافاً أخرى تسعى الى جر المخيمات الفلسطينية الى صراعات جانبية ضيقة، وتوريطها في فتن عصبية". مؤكداً أن "موقفنا إزاء كل هذا واضح، وهو أن الحل الطبيعي والمنطقي والسليم هو في الشروع فوراً في حوار فلسطيني – لبناني بهدف معالجة كل هذا القضايا معالجة صحيحة، تزيل كل الهواجس، وترسم العلاقة بين شعبنا الفلسطيني والدولة اللبنانية على أسس واضحة تحفظ أمن لبنان وأمن شعبنا في المخيمات".

"فشعبنا الفلسطيني يتسع للجميع، ويأبى أن يكون طرفاً فيما يفرق ولا يجمع! لأنه يؤمن أن قضيته أكبر وأعز من كل الصراعات الضيقة"!

في رحاب الإسلام

ميزان العمل

مرعبٌ مشهد وقوف العباد يوم الحساب أمام الميزان، حيث تشرئب الأعناق لسماع الأسماء، وتخشع الأصوات للرحمن، فلا تسمع إلا همساً؛ فترى المطلوب للحساب يرتجف خوفا ويرقب الميزان بعيون جاحظة؛ ويجزع قلبه كلما ثقلت كفة السيئات: "ونضع الموازين القسط ليوم القيامة" (الأنبياء ٧٤)

فلم لا نزن أعمالنا قبل يوم الحساب؟ وهل للأعمال وزن معروف؟

القرآن الكريم دلنا على هذا الميزان "من عمل سيئة فلا يُجزى إلا مثلها ومن عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يُرزقون فيها بغير حساب" (غافر ٤٠) "والله يضاعف لمن يشاء" (البقرة ١٦٢).

وشرط مضاعفة الحسنة أن يكون العمل خالصا لوجه الله وخاليا من الرياء والأذى.

وهذا هو ميزان الصدقة: "قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى" (البقرة ٢٦٢).

وللصلاة ميزان دقيق؛ فالصلاة المقبولة تنهى عن الفحشاء والمنكر: "إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر" (العنكبوت ٥٤)

والرسول، عليه الصلاة والسلام، يقول: "من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له"؛ ويقول أيضاً "ليس للإنسان من صلاته إلا ما وعى" – "وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى" (النساء ٢٤١).

وميزان الصوم حدده الحديث الشريف: "رب صائم ليس له من صومه إلا الجوع والعطش"، وهذا صيام من امتنع عن الطعام والشراب فقط وانخرط في الغيبة والنميمة وغش الناس والتضجر من الصيام.

وللحج المقبول ميزان أيضاً: "من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه".

وللدعاء المستجاب شروط، أهمها أن يكون مال الإنسان حلالا طيبا.

وجميع عمل الإنسان عبادة إذا أراد به مرضاة الله؛ وله ميزان أيضا:

"إن الله يحب أحدكم إذا عمل عملا أن يتقنه" – "لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" – "من غش فليس منا".

وصدق سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسَبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزنوا فإنه أخفّ عليكم في الحساب غداً".

كاريكاتير